إنهيار أسعار النفط وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر (2014-2017)

The collapse of oil prices and their impact on local development in Algeria (2014-2017)

تاريخ إرسال المقال : 2017/09/16 تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/10/29

هني عامر / طالب دكتوراه جامعة محمد بوضياف - المسيلة
زيتوني عادل / طالب دكتوراه جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الملخص :

يعتمد الإقتصاد الجزائري على صادراته من المحروقات إذ تشكل 98 % من إجمالي مداخيله وهذا ما يجعل الإقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الإقتصادية العنيفة بسبب إعتماده بشكل شبه كلي على مورد كثير التذبذب وصعب التوقع، ونتيجة لإرتفاع أسعار النفط منذ 2001 وإلى غاية 2014 عرفت الجزائر وتيرة سريعة في عملية التنمية المحلية مما ساهم في رفع القدرة الشرائية والحد من ظاهرة البطالة ومشكل السكن وإستراحت الحكومات المتعاقبة من كبوس عجز الميزانية وشراء السلم الإجتماعي، ولكن الوفرة المالية إنتهت مع النصف الثاني من سنة 2014 حيث عرفت أسعار النفط تراجعا قياسيا مما إضطر بالحكومة الجزائرية إلى ممارسة سياسة التقشف وتجميد العديد من المشاريع المبرمجة والأكثر من ذلك اللجوء إلى مخزون إحتياطي الصرف بحيث كان يحوي على أكثر من 200 مليار دولار وتراجع إلى حدود 97 مليار دولار مع نهاية سنة 2017، وهذا الإنخفاض في أسعار النفط أثر وبصورة مباشرة وسريعة على عملية التنمية المحلية في الجزائر مما جعل بالحكومة الجزائرية تسارع إلى إيجاد سبل وبدائل لتغطية العجز الحاصل في الميزانية والتقليل من الأثار السلبية على التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، التنمية المحلية ، الجزائر.

Abstract :

The Algerian economy depends more on the exportation of Oil and Gas that is why it represents 98%of its exports earnings what made the algerian economy vulnerable to a severe economic shocks because of its total reliance on a fragile and unexpected source of incomes due to the increase of oil prices since 2001 untill 2014, algeria has experienced a rapid pace which contributed to the to the increase in the purchasing power and the reduce of unemployment and housing crisis, the successive governments were in a rest from a budget deficit and the purchase of so-

cial peace, but the financial abundance ended in the second half of 2014,when oil prices fell a record the algerian government was forced to exercise austerity policy that is why it cancelled many government projects moreover, the algerian government used the stock of exchange reserves, which used to be 200 billion dollars then it fell to 97 billion dollars by the end of 2017,that decline in oil prices influenced the local development process in algeria what made the algerian government looking for alternative ways to cover the deficit in the budjet and reduce the negative effects on the local development .

key words : Oil Prices, Local Development, Algeria

مقدمة :

عرفت الجزائر منذ سنة 2001 دفعة قوية في مجال التنمية الشاملة المحلية والوطنية والتي كانت نتاج الطفرة البترولية والتي تزامنت داخليا مع حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعامين وخارجيا مع أحداث 11سبتمبر2001 بالولايات المتحدة الأمريكية بحيث أن ارتفاع أسعار البترول أنعش الخزينة العمومية وكذا الاقتصاد الوطني ورفع النمو الاقتصادي إلى مستوى لم تشهده الجزائر من قبل. فقد اغتنمت الجزائر هذه الفرصة في القيام بالمشاريع العملاقة كالطرق السيارة والجسور وغيرها من المنشات المختلفة بالإضافة إلى تهيئة الأقاليم المحلية بشكل سريع ودفع عجلة التنمية الشاملة بصفة عامة ووفق مجموعة من البرامج الرئاسية والوزارية فمنها ما هو مستمر إلى يومنا هذا ولكن بعد الأزمة أصبحت تسيير بخطى ثقيلة جدا.

تعتمد الجماعات المحلية في الجزائر بالدرجة الأولى على التمويل المركزي، والذي بدوره يعتمد في تمويل الخزينة بأكثر من 90% على مداخيل الريع أي انه اقتصاد ريعي والذي من خلاله يحدد مسار التنمية الشاملة، بحيث يتراوح مستوى التنمية حسب سعر البترول والغاز.

أصبحت التنمية المحلية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة لأنها تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين المحليين في جميع مجالات الحياة (الاجتماعية، الاقتصادية، الخدمية، الثقافية،...) وتنمية وتطوير شكل وأداء الإدارة والمصالح المحلية وهذا ما يساهم في تخفيف الأعباء المادية والمعنوية على الدولة فالأقاليم المحلية في الدول المتقدمة تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الذاتي فهي بمثابة دول محلية.

الإشكالية : ما هي تداعيات انخفاض أسعار النفط على مسار التنمية المحلية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017؟ .

محاور الدراسة :

1- قراءة في المضامين المفاهيمية المختلفة للتنمية المحلية.

2- انخفاض أسعار النفط وانعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر والإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهتها.

3- سبل تفعيل التمويل المحلي الذاتي خارج إطار التمويل الحكومي المركزي.

المحور الأول : قراءة في المضامين المفاهيمية المختلفة للتنمية المحلية.

أولا : تعريف التنمية المحلية

تعددت التعاريف حول التنمية المحلية، بحيث نذكر منها الآتي:

عرفها الدكتور **فاروق زكي** : التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[1].

أما الأستاذ **ارتر دونهام Arthur Dunham**)) فقد عرفها بانها: ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.[2]

ويمكن تعريف التنمية المحلية بأنها التغييرات الهيكلية والوظيفية المحلية نحو ترقية وتقدم الأقاليم المحلية مما يساهم في النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع المحلي ومنح صلاحيات كبيرة واستقلالية واسعة للهيئات المحلية في تسيير الشأن العام، خاصة في المجال الاقتصادي لرفع النمو الاقتصادي المحلي والوطني وبالتالي التحرر من الاعتماد الكلي على التمويل المركزي مع ضرورة تفعيل دور الشراكة الاجتماعية (الحكومة المركزية، الجماعات المحلية، المجتمع المدني، المجتمع المحلي، القطاع الخاص) .

ثانيا : الفرق بين مفهومي التنمية والنمو

النمو يعني حالة التقدم أو الزيادة في الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي، أما التنمية فتعني التحولات الحاصلة في هيكل الاقتصاد والدولة ومواقع القوى الاجتماعية والسياسية وكذلك مجالات الحياة الأخرى مما يجعل مصطلح التنمية اشمل واعم من مصطلح النمو .فالتنمية بهذا المعنى تتضمن النمو ولكن النمو لا يعبر فعلا عن التنمية الحقيقية.[3]

ويتفق النمو والتنمية معا من حيث الاتجاه الايجابي نحو التحسن والارتقاء وهما في هذه النقطة عن اصطلاح التغير فمفهوم التغير يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه فالتغير قد يكون تقدما وارتقاءا أو تخلفا وتأخرا، أما مفهوم النمو أو التنمية فانه يسير في خط مستقيم من حسن إلى أحسن وفي اتجاه صاعد إلى الأمام.[4]

الملاحظ أن النمو يحمل مدلولا ايجابيا، مثلا إذا تعلق بالجانب الاقتصادي (النمو الاقتصادي)، أما التنمية تحتمل الإيجاب والسلب، فتكون سلبية إذا حملت معها قيم تتنافى مع تطلعات المجتمع، كمحاولة الحكومة الجزائرية الاستثمار في الغاز الصخري الذي يتسبب في تلويث مخزون المياه الجوفية وهذا ما ينعكس سلبا على صحة المواطن، ويمكن أن تتعثر المجهودات التنموية بسبب سوء تبني أو تطبيق سياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية أو عدم رشادة هذه الأخيرة .

ثالثا : أبعاد التنمية المحلية

للتنمية المحلية أبعاد تكمل بعضها البعض، ولا يمكن أن تستغني عن احدها أبدا، لان كل بعد يختص ويسعى إلى تنمية قطاع معين، وهي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي .

أ- **البعد الاقتصادي**: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن توظف العاطلين عن العمل في النشاط الاقتصادي مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة من جهة وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي يتميز بها الإقليم من جهة أخرى كما تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية مثل الطرقات والمؤسسات العمومية والمصانع ...الخ[5]

ب- **البعد الاجتماعي** : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يمثل جوهر التنمية وهدفها النهائي الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات

الاجتماعية لجميع المواطنين المحليين، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعب في اتخاذ القرار حول صنع السياسة العامة المحلية. ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأنه يحقق الرفاه الاجتماعي للسكان كالتعليم والصحة والأمن والسكن والشغل ...[6]

ج- **البعد البيئي** : أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وثقب الأوزون والأمطار والتلوث البيئي واتساع نطاق التصحر وغيرها من المشاكل البيئية العالمية إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم وعلى اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 واهم أهداف المؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادي والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي.

بالإضافة إلى وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة [هناك تناقض يتمثل في أن الولايات المتحدة الأمريكية تناشد المجتمع الدولي للحفاظ على البيئة من التلوث وهي تساهم ب20% من التلوث البيئي العالمي] ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف فتجاوزها يؤدي إلى تدهور النظام البيئي مثل وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات ومكافحة التصحر.[7]

رابعا : أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:[8]

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

- عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى المشاركة حالة الفاعلة.

- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وانجازها.

- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.

- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان المحليين من الإبداع والاعتماد على الذات [التمويل الذاتي] دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار تمويلها.

- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

المحور الثاني : انخفاض أسعار النفط وانعكاساتها على التنمية المحلية

في الجزائر والإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهتها

قبل التطرق لانعكاسات الأزمة النفطية على التنمية المحلية في الجزائر لا بد أولا من التعرف على أهم أسباب حدوث هذه الأزمة.

أولا : أسباب انهيار أسعار النفط في السوق العالمية

لقد ساهمت العديد من الأسباب في انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية واهم سبب أرجعه المختصين في المجال الاقتصادي إلى انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم بالإضافة إلى أسباب أخرى سنتطرق لها بالتفصيل في هذا الجزء من الدراسة.

فقد وصل سعر النفط في السوق الدولية في بداية يناير 2014 إلى اقل من 50 دولار للبرميل الخام برنت.[9]

1-أسباب سياسية

من بين أهم الأسباب السياسية الصراع بين السعودية وإيران دفعهما إلى عدم تخفيض إنتاجهما من النفط بناء على طلب أعضاء منظمة الأوبك فالسعودية رفضت ذلك لان انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران والقوة الحليفة لنظام بشار الأسد وروسيا أكثر مما يضر بها فالسعودية في عام 2014 قدرت احتياطاتها المالية ب 700 مليار دولار والتي كانت ترى بان لها القدرة على اجتياز الأزمة أكثر من روسيا وإيران خاصة وأنهما بمثابة عدوين لها يقفان إلى جانب نظام بشار الأسد وضد المعارضة في الحرب الأهلية السورية، بالاضافة إلى اعتبار أخر متعلق بوقوفها إلى جانب حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الصراع على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط مع الدول العظمى وفي مقدمتها روسيا.

فانهيار الأسعار الذي بدأ في سبتمبر 2014 لم تتسبب فيه السعودية فقط، لأنها بقيت تنتج تقريبا نفس الكمية منذ سنة 2011 والتي تراوحت بين 46،9 و64، 9 مليون برميل يوميا وإنما يرد ذلك لأسباب أخرى والتي سنذكرها فيما بعد.[10]

2-أسباب اقتصادية

-عامل التكنولوجيا: يستخرج النفط من البئر الواحد في العالم بمعدل من 34 إلى 35 %، فهذه بعض الأمثلة (بحر الشمال تستخرج 55 %، خليج المكسيك تستخرج 50 %، بينما في العالم ككل تستخرج 35 %). فالتكنولوجيا استطاعت أن ترفع هذا المعدل، فإذا ارتفع عامل الاستخراج بنسبة 1% تضيف 12 مليار برميل إلى احتياطي النفط العالمي دون أن يتم حفر بئر واحد.

-ارتفاع إنتاج النفط الصخري: قدر إنتاج الولايات المتحدة الأميركية في شهر أكتوبر 2014 ما يقارب 8،97 مليون برميل يوميا، وما يعادل 3 ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي، وذلك نظرا لتزايد إنتاج النفط والغاز الصخري، والذي بلغ 5 ملايين برميل يوميا.

-المخزون الاستراتيجي للنفط: ساهم ارتفاع المخزون من النفط في تخفيض الأسعار.[11]

-رفع العراق وليبيا من إنتاجهما النفطي لتعويض ما تدمره الحرب وتجهيز المؤسسة العسكرية في الحرب ضد الإرهاب.

-ركود في الطلب على البترول في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم وتراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي أي الاستهلاك المتباطئ للنفط في السنوات الأخيرة.

-ارتفاع معايير تطبيق الكفاءة في استهلاك الوقود في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة.

-ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي لان النفط يتم تسعيره بالدولار نظرا لقوة واستقرار الدولار وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى مثل أوروبا واليابان، وبالتالي فان أي ارتفاع أو انخفاض لقيمة الدولار يؤثر على سعر النفط.[12]

-انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم: أدى تراجع مستويات النمو الاقتصادي في العالم إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة وعلى رأسها منطقة اليورو والدول الاقتصادية العظمى الآسيوية كالصين واليابان والهند.

-تركيز منظمة الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار: انتهجت الأوبك سياسة جديدة باعتبار نفسها كاتحاد منتجين والتي تمثلت في الحرص على الدفاع عن حصصها السوقية بدلا من الدفاع عن الأسعار بغية إرغام الدول المنتجة للنفط من خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظمة في الخفض الجماعي للحصص بدلا من أن تتحمل الأوبك وحدها مسئولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط الخام.[13]

ويمكن أن تجتمع أسباب انهيار أسعار النفط السابقة الذكر في فكرة جوهرية ووفق قاعدة العرض والطلب وهي أن العرض من النفط العالمي أصبح اكبر من الطلب والذي بدوره كان نتيجة لتلك الأسباب.

ثانيا : انعكاسات الأزمة النفطية على التنمية المحلية في الجزائر

مما لا شك فيه أن الأزمة النفطية أثرت بشكل كبير على مسار التنمية المحلية في الجزائر باعتبار الجزائر دولة ريعية يرتبط فيها مستوى التنمية بسعر المحروقات والذي يعرف عدم الاستقرار في أسعاره في السوق الدولية لأنه يخضع لتقلبات الاقتصاد العالمي، وكذا الأزمات الدولية كالحروب والأزمات الاقتصادية وهذا ما اثر فعلا على عجلة التنمية في الجزائر بحيث أدى ذلك إلى تباطؤ عملية التنمية المحلية وغيرها من المشكلات.

بحيث سنتناول في هذه الدراسة الآثار الاجتماعية للازمة النفطية على التنمية المحلية.

أ- الآثار الاجتماعية المترتبة عن أزمة انهيار أسعار النفط في الجزائر

تعددت الآثار الاجتماعية للازمة النفطية على التنمية المحلية بالجزائر، بحيث سنتناول أهمها.

1-تقلص فرص التشغيل والتنمية

هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن ارتفاع الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ خطط التنمية المعتمدة والتي بدورها تشجع الاستثمارات ومن ثم تقليص نسبة البطالة في الجزائر. فمن الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015 كما تم تجميد بعض المشاريع الكبرى التي لا تحظى بالأولوية وليس لها اثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار. كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية...تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55،2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات.[14]

2-انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين

وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة، ورفع الدعم عن المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير. ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية...فزيادة زيادة الأجور أدت لرفع أسعار السلع والخدمات، وهذا منطق جزائري بامتياز.[15]

3-تهديد السلم الاجتماعي

إن استمرار انهيار أسعار النفط وما يتولد عنه من مشاكل اقتصادية واجتماعية حتما سيؤثر على امن واستقرار الجزائر خاصة في ظل التوتر الأمني الذي تعرفه دول الجوار وتداعيات ذلك على الجزائر، وهذا الوضع يستغله بعض الأطراف داخلية وخارجية لتأجيج وزعزعة الوضع من خلال استغلال عدم الرضا المجتمعي من الأزمة التنموية كمقاطعة الانتخاب، الإضرابات، الاحتجاجات، نشر الفوضى، وذلك بغية تحسين وضعهم المعيشي خاصة منها المتعلقة بدفع وتيرة التنمية والزيادة من فرص التشغيل وهذا ما تشهده فعلا الجزائر منذ بداية الأزمة إلى اليوم.[16]

ب- الآثار الاقتصادية المترتبة عن أزمة انهيار أسعار النفط في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من أزمة انخفاض أسعار البترول نظرا لقلة إنتاجها من النفط مقارنة بمثيلاتها إيران، السعودية، العراق، نيجيريا، فنزويلا، إضافة إلى ضعف عمليات التنقيب على البترول، لقد تراجعت احتياطات الجزائر بنهاية يونيو 2014 من 269 إلى 193 مليار دولار بسب العجز في ميزان المدفوعات الخارجية تحت وقع تراجع العائدات النفطية والارتفاع المتواصل للواردات ويمكن إيراد أهم الأضرار الاقتصادية التي سببتها الأزمة النفطية في الجزائر كالأتي:

-تراجع معدل النمو وزيادة عجز الميزانية العمومية.

-انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري).

-تراجع ميزان المدفوعات.

-اللجوء إلى الاستدانة من البنك الإفريقي للتنمية.[17]

-انخفاض كبير في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر إلى النصف تقريبا، ففي سنة 2015 سجلت ما قيمته 14، 91 مليار دولار مقابل 27،35 مليار دولار لعام 2014 أي بانخفاض قدره 54،47 %.

-خسائر كبيرة في الأرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل إلى 16 % من إجمالي الناتج المحلي لعام 2015.

-انخفاض موارد صندوق ضبط الإيرادات: تراجع ب 1،714،6 مليار دينار جزائري في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض ب 33،3 % على مدى 12 شهر.

-عجز في الحسابات الخارجية: انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 % لسنة

2015 عوض من 11 % في النصف الأول لعام 2014.

-انخفض احتياطي الصرف بمقدار 35 مليار دولار لعام 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة ب 194 مليار دولار لسنة 2013.[18]

ثالثا : الإجراءات الحكومية المتخذة في الجزائر لمواجهة الأزمة النفطية

قامت الحكومة الجزائرية بجملة من الإجراءات والتدابير للتخفيف من حدة الأزمة النفطية، للمحافظة على استقرار الوضع الاجتماعي ككل مع الظرف الاقتصادي الجديد، نذكر منها الآتي:[19]

-استخدمت الحكومة الفائض الموجود في المالية العامة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من اثر تراجع أسعار النفط على النمو.

-تخفيض نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8،8 % كما انخفضت ميزانية التسيير بنسبة 3،3 % وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16 %.

-إتباع سياسة التقشف (ترشيد النفقات): والمتمثلة فيما يلي:

-الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة، عبر تخفيض الاستثمار العمومي، من خلال تجميد بعض المشاريع التنموية.

-تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على بعض السلع منها السيارات والاسمنت.

-خفض التوظيف في القطاع العام، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

-أقرت موازنة 2016 والمتعلقة بالإيرادات العامة على رفع بعض الرسوم والتي شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت.

-فرض حقوق جمركية ب 15 % على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

أما الإجراءات التي تمت على الصعيد الخارجي فتمثلت في إعطاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمر لوزارتي الخارجية والمالية في ديسمبر 2014 بتخفيض المساعدات التي تقدم لدول إفريقيا بنسبة 50 %.[20]

المحور الثالث : سبل تفعيل التمويل المحلي الذاتي خارج إطار التمويل الحكومي المركزي

1-إعادة النظر في السياسة الجبائية المحلية

تساهم أموال الجباية المحلية بدرجة كبيرة في تمويل الجماعات المحلية لكن ما يعايب عليها في الجزائر أن الممتلكات العامة كمحلات الكراء ما زالت تستأجر بأسعار رمزية منذ عقود من الزمن بالاضافة إلى التهرب الضريبي الذي تضيع من ورائه أموال ضخمة خاصة من التجار والمقاولين الكبار مما جعل الإيرادات العمومية المحلية لا تستوفي حقها المطلوب من أموال الجباية وبالتالي لا بد من تجديد أو إصلاح نظام الجباية والرفع من نسبة الضرائب والجباية على الممتلكات العمومية واستحداث ضرائب جديدة ومكافحة التهرب الضريبي باستعمال طرق أكثر ردعية في حين نجد أن الجماعات المحلية في الدول المتقدمة تعتمد بشكل كبير على أموال الجباية لإنعاش الخزينة العمومية ومن ثم تنشيط عملية التنمية المحلية، وتخفيف الأعباء المالية على الحكومة المركزية.

ومن التدابير التي يمكن من خلالها تحسين التمويل الذاتي المحلي من أموال الجباية نذكر ما يلي:

أ- إشراك الحكومة المركزية الجماعات المحلية في صنع القرار المتعلق بالجباية المحلية

بعد أن يتم تحديد الوعاء الضريبي من طرف القانون فان دور الجماعات المحلية سيكمن في تحديد الأشياء الخاضعة للضريبة، لأنها أدرى بممتلكاتها وطبيعة إقليمها ومجتمعها المحلي وبالتالي محاربة التهرب الجبائي ورفع مردودية الجباية الحالية، أما بالنسبة لنسب الضرائب يجب أن يمنح للمجالس المحلية حق التصويت على الرسوم المحلية من اجل تجنب الاختلافات الجغرافية، مثل ما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية فالوحدات المحلية لها صلاحيات واسعة في تحديد نسبة الضريبة وفق خصوصية إقليمها مع مساهمتها بجزء منها لصالح الحكومة المركزية.

ان منح هذه الصلاحيات للجماعات المحلية يهدف إلى تقريب إدارة الجباية من المساهمين لرفع مردودية الضرائب وبما أن الحكومة المحلية هي المستفيد الأول من ذلك فهي ستسعى جاهدة على العمل بصرامة لجمع الضرائب وجباية الأموال العمومية من المواطنين المحليين.[21]

ب- تخلي الدولة عن بعض الضرائب المحلية

لكي تزيد الدولة من دعم التمويل المحلي للجماعات المحلية بشكل فعال يجب عليها أن تتنازل عن مداخيل بعض الضرائب المحلية سهلة التحصيل لصالح الجماعات المحلية لان ذلك يكون لصالح الحكومة المركزية فيما يتعلق بتخفيف أعباء التجهيز والتسيير العمومي

المحلي مثل الضرائب التي توجه بكاملها لميزانية الدولة كالضريبة على الرواتب والأجور، وكذلك بالنسبة للرسم على التسجيل والذي يطبق على تحويل رؤوس الأموال.[22]

ج- الحد من التهرب الضريبي

يقصد بالتهرب الضريبي محاولة المواطن الملزم بدفع مستحقاته الضريبية التهرب والمراوغة من دفعها للدولة باستعمال شتى الطرق والوسائل رغم كل المجهودات التي قامت بها الدولة الحكومة الجزائرية في هذا المجال إلا أن هذه الظاهرة ظلت متفشية بشكل كبير تكلف ميزانية الدولة ملايير الدينارات.[23]

2- دفع وتيرة التنمية الزراعية المحلية

كما تعلمون أن اغلب الأقاليم المحلية في الجزائر لها طابع زراعي بحيث يمكن للجماعات المحلية استغلال النشاطات الزراعية في تمويل عملية التنمية المحلية فالقطاع الزراعي قطاع حيوي ومربح لأنه متعلق بإنتاج الغذاء المستدام للمواطنين المحليين ولتحقيق ذلك يجب الاهتمام بعملية التنمية الزراعية.

- **أهداف التنمية الزراعية المحلية**

تسعى التنمية الزراعية المحلية إلى بلوغ الأهداف التالية:[24]

-زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا ليحقق متطلبات المستهلك المحلي.

-الرفع من كفاءة وفاعلية القطاع الزراعي المحلي لتحقيق الكفاية الإنتاجية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية واستعمال التكنولوجية والتقنية العالية في المجال الزراعي.

-تعزيز الميزة التنافسية للزراعة المحلية.

-تمكين الإنتاج الزراعي المحلي من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تثقل الميزان التجاري للدولة.

- **المرتكزات الأساسية التي تبنى عليها التنمية الزراعية المحلية**

إن دفع عجلة التنمية الزراعية المحلية يتطلب من الحكومة والجماعات المحلية توفير مجموعة من المتطلبات والركائز الأساسية وهي:[25]

-شمولية وتكامل سياسات وبرامج القطاع الزراعي المحلي.

-تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية المحلية.

-دعم الإنتاج الزراعي الوطني من خلال دعم بعض المنتجات الزراعية المحلية وبعض مستلزمات إنتاجها كالآلات الفلاحية والبذور وغيرها.

-توفير الجماعات المحلية التمويل اللازم والكافي وبشروط ميسرة للقطاع الزراعي.

-تنمية اليد العاملة الزراعية المحلية، من خلال إنشاء مراكز البحوث والتدريب والتكوين والإرشاد الزراعي.

-إقامة مشروعات البنية التحتية المحلية مثل الأسواق والطرق الزراعية والسدود والآبار والمخازن.

-تخفيض الرسوم الجمركية والضريبة على المستلزمات والمنتجات الزراعية المحلية.

3- دفع وتيرة التنمية الصناعية المحلية

تعتبر التنمية الصناعية ركيزة أساسية لبناء قطاع صناعي محلي قوي ومربح تمول أرباحه مستحقات الجماعات المحلية من التنمية المحلية وترفع من النمو الاقتصادي المحلي بحيث يحقق اكتفاء ذاتي محلي من السلع والأموال والمساهمة في النمو الاقتصادي الوطني.

يعتبر التصنيع من الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية وذلك لما تملكه الصناعة من روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد ولما تتميز به من خصائص مهمة تجعلها القطاع الذي يقود عملية التنمية فالإنتاجية العالية للقطاع الصناعي عنصرا أساسيا في زيادة الدخل الفردي، كما أن الصناعة التحويلية توفر قائمة كبيرة من صناعات ممكنة تنتج بكفاءة للتقليص من نسبة الواردات وزيادة نسبة الصادرات أكثر مما تحققه صناعات المواد الخام وحدها.[26] ومن الآثار الايجابية التي تترتب عن التنمية الصناعية على القطاعات الأخرى نذكر ما يلي:

-تصنيع المواد الأولية الزراعية.

-توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.

-تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات.

-يساهم في تعزيز الصادرات.

-توفير فرص العمل واكتساب المهارات.

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-يساهم في عملية التحديث والتطور والتحول.[27]

-تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الصناعية.

-توفير قدر كبير من الأموال لتغطية النفقات المحلية وزيادة النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية المحلية والوطنية.

- المرتكزات الأساسية للتنمية الصناعية المحلية

تقوم وتستقيم التنمية الصناعية المحلية إلا بتوفير الحكومة المركزية والجماعات المحلية مجموعة من المرتكزات الأساسية، والتي بدورها تحقق أهداف التنمية الصناعية المحلية بصفة خاصة والتنمية المحلية الشاملة بصفة عامة واهم هدف لها يتمثل في دعم التمويل الذاتي للجماعات المحلية والموجهة لدفع وتيرة التنمية المحلية واهم هذه المرتكزات نذكر التالي:[82]

-اختيار بعض فروع النشاط الصناعي التي يكون للجماعات المحلية فيها ميزة نسبية وذلك حسب طبيعة إقليم الوحدة المحلية والنشاط الصناعي المهيمن فيها لان التباين بين الأقاليم المحلية أمر طبيعي.

-الاعتماد على الكفاءات الاقتصادية المتخصصة في عملية الإنتاج الصناعي المحلي.

-التركيز على مجالات التخصص التي لها إمكانيات التقدم التكنولوجي وتعميق علاقات الترابط والتكامل مع كل القطاعات المحلية أي ربط الإنتاج الصناعي المحلي بمختلف القطاعات، خاصة القطاع الزراعي المحلي.

-الاهتمام بإنتاج الصناعات على ضوء التوجه العالمي في المجال الصناعي والذي يتوافق مع المتطلبات المحلية والوطنية مع التركيز على السلع التي يتزايد عليها الطلب المحلي والوطني.

-التقييم المستمر لسياسات وخطط التنمية الصناعية المحلية واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها مع ضرورة تفعيل عملية الرقابة في مختلف مراحل العملية الصناعية المحلية.

-إيجاد طبقة من المنظمين الصناعيين الأكفاء الذين لدهم معرفة بمتطلبات الصناعة المحلية.

الخاتمة :

وفي ختام هذه الورقة البحثية يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري الريعي رهين أسعار المحروقات والتي بدورها تتحكم في وتيرة التنمية المحلية في الجزائر بحيث مرت هذه الأخيرة بكبوات عديدة، أهمها أزمة انهيار أسعار النفط بالثمانينيات من القرن الماضي والأزمة الحالية منذ عام 2014، وما خلفته من مشاكل متعلقة بشلل عملية التنمية الوطنية والمحلية الشاملة بالجزائر رغم ما بذلته الحكومة من مجهودات جبارة لمواجهة الأزمة والمتمثلة في اتخاذ مجموعة من الخطط والإجراءات والإصلاحات الكفيلة على الأقل بالتخفيف من حدة الأزمة بما يعرف بسياسة ترشيد النفقات من خلال تجميد بعض المشاريع العملاقة والمكلفة وإلغاء الدعم عن بعض المواد الاستهلاكية والرفع من نسبة الضرائب وتقليل الإنفاق على بعض الخدمات

العمومية لا تدرج ضمن الأولويات.

لكن الحلول الترقيعية للمواقف الطارئة ليست بالحل المناسب لتحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة، وبالتالي لا بد للجماعات المحلية من البحث عن مصادر ذاتية مستديمة لتمويل نفسها لتوفير مستحقات التنمية، ولعل أهم هذه الحلول إعادة النظر في السياسة الضريبية والجبائية ودفع وتيرة التنمية الزراعية والصناعية المحلية لأنهما تساهمان في رفع النمو الاقتصادي المحلي والذي بدوره يقوي التمويل الذاتي المحلي بما يكفل دفع عجلة التنمية المحلية فنجده يخفف الأعباء المالية على الحكومة المركزية مع ضرورة منح صلاحيات واستقلالية واسعة للجماعات المحلية في تسيير الشأن العام وتفعيل عملية الرقابة لضمان الأداء الرشيد للجماعات المحلية مثلما نجده في الدول المتقدمة.

الهوامش :

1 حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص53.

2 المرجع نفسه، ص53.

3 وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 47.

4 المرجع نفسه، ص 47.

5 احمد غربي، مداخلة بعنوان: أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2010، ص07.

6 المرجع نفسه، ص08.

7 احمد غربي، مرجع سبق ذكره، ص08-10.

8 خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010-2011، ص ص 28، 29.

9 البنك الدولي، «انخفاض أسعار النفط»، عدد 04، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يناير 2015، ص 11.

10 غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية، قطر: مركز بروكنجز بالدوحة، 2015، ص 02.

11 فريد راهم ونبيل بوركاب، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص ص 04، 05.

12 خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص 07، 08.

13 .....، «مخاطر تراجع سعر النفط»، مجلة شهرية يصدرها اتحاد مصارف الكويت، عدد 135، السنة 15، فبراير 2015، ص ص 07، 08.

14 مريم شطيبي محمود، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري: قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، مداخلة مقدمة في إطار أشغال ندوة، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015، ص 09.

15 المرجع نفسه، ص ص 09، 10.

16 مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 10.

17 فريد راهم ونبيل بوركاب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

18 عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 04.

19 عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، د.س.ن، ص ص 04، 05.

20 نيفين حسين، انهيارا سعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد، 2016، ص 10.

21 خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، «أطروحة دكتوراه»، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010-2011، ص ص 162، 163.

22 المرجع نفسه، ص 163.

23 المرجع نفسه، ص 163.

24 رزيقة غراب، "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: وافق وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد 13، 2015، ص 58.

25 المرجع نفسه، ص ص 58، 59.

26 محمد زبير، التنمية الاقتصادية والصناعية واستراتيجيات التصنيع «مفاهيم وأسس نظرية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، يوما 23 و24 أفريل 2012، ص 24.

27 محمد زبير، مرجع سبق ذكره، ص 22.

28 عبود زرقين، «الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر»، بحوث اقتصادية عربية، عدد 45، 2009، ص 182.